

الاطراف ايضا ، فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي ، والصين الشعبية وكوبا ،
والمغرب ومصر والسودان .

ان من قبيل التبسيط الاعتقاد بان بالامكان الاجابة على السؤال عن دلالة ما يجري في
افريقيا بالاستناد الى المعطيات المباشرة - الظاهرية - للاحداث . فلا بد من رؤية ظواهر
هذا الصراع على خلفية من التيارات التي يخلق تفاعلها في القارة ذلك الوضع المضطرب ؟
ولا بد من رؤية هذا الصراع من خلال الاطراف المكونة له ، سواء المحلي منها او الدولي ؛
ولا بد من رؤية هذا الصراع ايضا بهدف تحديد اتجاهه الرئيسي حتى لا يتوه التحليل
في الثانويات والفرعيات ، ولا بد اخيرا من ان تؤدي مثل هذه الرؤية - لكي تكون لها
جدوى عملية - الى تصور مستقبلي موضوعي ، او اقرب ما يكون الى الموضوعية فسي
الحدود التي تفرها معطيات الحاضر وتجارب الماضي .

يمكننا ان نفصل الاسباب والعوامل المتداخلة وراء احداث القارة الافريقية الراهنة ،
والتي تشكل التيارات المتفاعلة فيها ، في النقاط التالية :

اولا - المصاعب الاقتصادية الجمة التي تواجهها معظم الدول الافريقية المستقلة .
فقد حالت تلك الصعوبات دون تحقيق مستوى كاف من النمو الاقتصادي يحقق الامل
وانتقعات التي واكبت الحصول على الاستقلال السياسي . ان معظم الدول الافريقية قد
دفع اقتصاديا ثمن الهيمنة الامبريالية على مصادر ثروته وعلى اسواقه من معدل نمو
الاقتصادي (اجمالي الانتاج القومي - دخل الفرد الواحد - توفر المزيد من
الوظائف باطراد الايدي العاملة الجديدة التي تدخل سوق العمل سنويا) .

ولقد قدرت « اللجنة الاقتصادية لافريقيا » التابعة للامم المتحدة انه من الضروري ان
يرتفع دخل الفرد في دول القارة بنسبة ٢ في المائة سنويا - على الاقل - حتى تلبي هذه
الدول - بصورة متواضعة - حاجات سكانها المتزايدين . ولكن الواقع ان اقل من نصف
عدد الدول الافريقية نجح في بلوغ هذه النسبة « المتواضعة » . فان عدد الدول التي
استطاعت خلال السنوات العشر الماضية بلوغ معدل نمو لدخل الفرد يساوي ٢ في المائة
سنويا لم يتجاوز ١٨ دولة تشكل ٢٠ في المائة فقط من مجموع سكان دول القارة . ومن
باقي الدول ، فان خمسا تضم ٢٠ في المائة من السكان حققت نموا سنويا في دخل
الفرد في حدود ٢ في المائة . بينما بلغ هذا النمو في ٢٣ دولة افريقية تضم
٦٠ في المائة من سكان القارة اقل من ٢ في المائة . واذا بقينا مع الارقام
ودلالاتها الاقتصادية فاننا نجد ان معدل نمو اجمالي الانتاج القومي لاجمالي دول القارة
بلغ حوالي ١ في المائة فقط سنويا خلال السنوات العشر الماضية ، وكان الوضع افضل
خلال السنوات العشر الاسبق .

وتشكل البطالة احدى المشكلات المزمنة ، وبالتالي احد عوامل الاضطراب في كثير من
الدول الافريقية . ومما يزيد من تعقيدها ان نسبة عالية من العاطلين في دول افريقيا هي
من بين الافراد الاوفر حظا من التعليم ، والاكثر تركزا في المدن الكبرى . مع ملاحظة
ان الزيادة في تعداد سكان المراكز الحضرية (المدن) في افريقيا هي في معظم الاحيان
ضعف الزيادة السكانية العامة . وقد تصل الى اربعة او خمسة امثال تلك الزيادة . وعدا
استثناءات قليلة فان الزيادة في تعداد سكان المدن تتركز اساسا في العواصم .

ثانيا - الاختلال الكبير في توزيع الثروة . فحتى في الدول التي حققت خلال السنوات
العشر الماضية معدلا معقولا للنمو الاقتصادي (مثل نيجيريا وزاير وكينيا) كان توزيع